Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Issue 12 (2024) • P: 36 - 21
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

A proposed model for applying the Analytical Procedures Auditing Standard (No. 520) to measure the creditworthiness of customers (Applied to Alawwal Medical Laboratories customer account balances for the year 2021)

Dr. Alfateh Alamin Abdalrahim*, Mr. Abd Elhaq Maki Elhadi**

* Faculty of Economics and Administrative Sciences | University of Kassala | Sudan

Received: 27/03/2024

Revised: 05/04/2024

Accepted: 15/04/2024

Published: 30/10/2024

* Corresponding author: abdelhg@gmail.com

Citation: Abdalrahim, A. A., & Elhadi, A. M. (2024). A proposed model for applying the Analytical Procedures Auditing Standard (No. 520) to measure the creditworthiness of customers (Applied to Alawwal Medical Laboratories customer account balances for the year 2021). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 8*(12), 21 – 36. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M270324

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aimed to try to develop a scientific framework that would enable auditors to use Auditing Standard No. 520 for analytical procedures to determine the creditworthiness of customers and to identify the impact of applying Auditing Standard No. 520 for analytical procedures on classifying customers according to different levels of creditworthiness. To achieve the objectives of the study, a descriptive approach was used. The analytical population was commercial and service institutions, while the study sample represented the service sector as applied to Alawwal Medical Laboratories. The reason for choosing Alawwal Medical Laboratories is that they represent an important group from the service sector segment spread across many branches in the Kingdom of Saudi Arabia. As a primary tool for collecting data, a group of clients of the First Medical Laboratory was obtained, and the review standard No. 520 for analytical procedures was applied to them. The study reached many results, including: Applying the review standard No. 520 contributes to classifying clients into different levels of creditworthiness, enabling the auditor to And credit management both enable appropriate decision-making. Applying Auditing Standard No. 520 for analytical procedures contributes to developing early indicators that warn of the presence of customers with a low creditworthiness rating, and then the auditor uses other review programs for the customer item, such as obtaining approvals for customers with low creditworthiness.

Keywords: creditworthiness, analytical review, continuity, detailed review, customer personality.

نموذج مقترح لتطبيق معيار المراجعة الإجراءات التحليلية (رقم 520) لقياس الجدارة الائتمانية للعملاء(بالتطبيق على أرصدة حسابات العملاء لمختبرات الأول الطبية لسنة 2021)

الدكتور / الفاتح الأمين عبد الرحيم*، أ. عبد الحق مكي الهادي**

* كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية | جامعة كسلا | السودان

المستخلص: هدفت هذه الدراسة الي محاولة وضع اطار علمي يمكن المراجعين من استخدام معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية لتحديد الجدارة الائتمانية للعلاء والتعرف علي أثر تطبيق معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية علي تصنيف العملاء وفق مستويات الجدارة الائتمانية المختلفة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث كان مجتمع الدراسة هو المؤسسات التجارية والخدمية ، أما عينة الدراسة فتتمثل في القطاع الخدمي تطبيقا علي مختبرات الأول الطبية والسبب في اختيار مختبرات الأول الطبية في انها تمثل مجموعة مهمة من شريحة القطاع الخدمي منتشرة في العديد من الفروع في المملكة العربية السعودية

وكأداة أولية لجمع البيانات تم الحصول علي مجموعة من عملاء مختبر الأول الطبي وتم تطبيق معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية عليها ، وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج منها : أن تطبيق معيار المراجعة رقم 520 يساهم في تصنيف العملاء الي مستويات مختلفة من الجدارة الائتمانية تمكن المراجع وإدارة الائتمان علي حد سواء من اتخاذ القرارات المناسبة .تطبيق معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية يساهم في وضع مؤشرات مبكره تنذر بوجود عملاء تحت تصنيف الجدارة الائتمانية المنخفضة ومن ثم يقوم المراجع باستخدام برامج مراجعه اخري لبند العملاء كالحصول علي المصادقات للعملاء أصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة .

الكلمات المفتاحية: الجدارة الائتمانية، المراجعة التحليلية، الاستمرارية، المراجعة التفصيلية، شخصية العميل.

تمهيد:

تقدم العديد من المؤسسات في الوقت الراهن التسهيلات الائتمانية لعملائها. بحيث تسمح لهم بشراء المنتجات والخدمات التي يحتاجونها ودفع ثمنها في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه فيما بينهما ويعرف بفترة السماح ، وبعد إتمام عملية البيع الآجل سيكون لدى الشركة حسابات أو ذمم مدينة، وهي المبلغ الإجمالي الذي سيتوجب على العميل سداده ، وفي المقابل يوجد أيضا عملاء نقديين ولكن في حالة الشراء النقدي لا توجد مشاكل كثيرة تواجه الشركة ولكن في حالة التعامل الآجل لابد من التركيز علي مقدرة العميل علي سداد قيمة المشتريات الخاصة به وفي سبيل ذلك توجد عدة إجراءات تتبعها الشركة قبل عملية البيع وأخري بعد عملية البيع وهي التي يركز عليها الباحثان وسيتم التعرف عليها في جوانب هذه الدراسة .

طالما أن الشركات لامحالة تتعامل بسياسة البيع الاجل وذلك في سبيل التوسع في عمليات البيع الخاصة بها ومن ثم زيادة إيراداتها ، وفي المقابل يترب علي سياسة البيع الاجل مخاطر متمثلة في إمكانية عدم ايفاء العملاء بسداد مستحقاتهم عليه ركز الباحثان علي استخدام معيار المراجعة الدولي رقم "520" الخاص باستخدام الإجراءات التحليلية في مراجعة القوائم المالية وذلك للكشف المبكر عن إمكانية عجز العملاء في سداد ما عليهم من مستحقات الامر الذي يترك بالغ الأثر علي الأصول السائلة للمنشأة ومن ثم يمكن ان يهدد استمرارية المنشأة وفي سبيل تحقيق الكشف المبكر عن جدارة العملاء سيطور الباحثان نموذج مقترح لقياس الجدارة الائتمانية باستخدام الإجراءات التحليلية .

مشكلة الدراسة:

يتضح من المقدمة السابقة أن الشركات لامحالة ستتبع سياسة البيع الاجل الامر الذي يترتب علية حدوث مديونيات للشركات لدي أطراف خارجية وفي سبيل تقليل مخاطر عدم الإيفاء والسداد سيتم استخدام المراجعة التحليلية لتحديد الجدارة الائتمانية للعملاء ومما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل البحثي التالي:

هل لتطبيق معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية على ارصدة العملاء أثر على جدارتهم الائتمانية؟

أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية

تنبع أهمية الدراسة العلمية من كونها من أولي الدراسات الخاصة بتطبيق معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية في قياس الجدارة الائتمانية للعملاء في القطاع الخدمي والتجاري.

- الأهمية العملية:

واهمية الدراسة العملية هي محاولة تطوير نموذج من قبل الباحثين لكي يتم تطبيقه من قبل مراجعي الحسابات في تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء باستخدام معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية

أهداف البحث:

تسعي الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة وضع إطار علمي يمكن المراجعين من استخدام معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية لتحديد الجدارة الائتمانية للعلاء.
2. التعرف علي أثر تطبيق معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية على تصنيف العملاء وفق مستويات الجدارة الائتمانية المختلفة.

فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على سؤال الدراسة المطروح في مشكلة الدراسة تم صياغة فرضية الاثبات التالية:

أن لتطبيق معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية على ارصدة العملاء أثر على تحديد جدارتهم الائتمانية.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المناهج التالية:

المنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة وصياغة الفرضيات.

المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة.

المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.
المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات

مصادر البيانات:

تم جمع البيانات من المصادر الآتية:
مصادر أولية: تتمثل في البيانات الكمية.
مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والدراسات السابقة ومواقع الانترنت.

الدراسات السابقة:

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، قام الباحثان بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتمت الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة واضحة ومباشرة بموضوع البحث وتخدم متغيرات الدراسة ومن هذه الدراسات ما يلي:

1. دراسة (الزغبي):

تناولت الدراسة مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وفاعلية قرارات منح الائتمان في البنوك الإسلامية في الاردن، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية

ما مدي تطبيق البنوك الإسلامية في الأردن لمؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) في تحليلها الائتماني؟ وماهو مستوي فاعلية منح الائتمان في البنوك الإسلامية؟ وهل تؤثر مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) بأبعادها (النظرة المستقبلية للعميل، القدرة على السداد، والغاية من الائتمان، والضمانات، والإدارة) على فاعلية قرارات منح الائتمان في البنوك الإسلامية في الأردن وهدفت الدراسة الي تحقيق العديد من الأهداف منها: التعرف على مدى استخدام إدارة البنوك الإسلامية في الأردن لنموذج (PRISM) في تحليلها الائتماني والتعرف على فاعلية قرارات منح الائتمان في البنوك الإسلامية في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة وبغرض الاجابة علي اسئلتها تم صياغة فرضيات عدم للدراسة وفقا لمشاكلها كما يلي : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي0.05 ≥0 لمؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) والمتمثلة بـ (النظرة المستقبلية للعميل ، القدرة علي السداد ، والغاية من الائتمان ،والضمانات ، والإدارة) علي فاعلية قرارات منح الائتمان في البنوك الإسلامية في الأردن توصل الباحث الي عدد من النتائج منها : أن البنوك الإسلامية الأردنية تتمتع بمستوي مرتفع من الفاعلية في قرارات منح الائتمان إذ بلغ المؤشر العام لفاعلية قرارات منح الائتمان من وجهة نظر افراد عينة الدراسة (4.30) وبنسبة مئوية (86%) وبانحراف معياري (0.535) وفي ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث واوصي بعدة توصيات اهمها : التأكيد علي ضرورة توظيف أشخاص لديهم الخبرات العلمية والعملية الكافية بمؤشرات الجدارة الائتمانية للوصول الي اتخاذ قرار ائتماني سليم .

2. دراسة (الطلاع 2010م)

تناولت الدراسة إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان ، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي ما مدي تأثير إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان في المصارف التجارية العامة في قطاع غزة وهدفت الدراسة الي التعرف على المتغيرات المؤثرة علي العملية التفاوضية في المصارف التجارية في قطاع غزة والوقوف على مدى تأثير إدارة العملية التفاوضية بنجاح في اتخاذ القرار الائتماني السليم في المصارف التجارية في قطاع غزة ، والتعرف علي آراء القائمين على إدارة العملية التفاوضية وأثره على اتخاذ القرار الائتماني السليم في المصارف التجارية في قطاع غزة . ولتحقيق أهداف الدراسة وبغرض الاجابة علي اسئلتها تم صياغة عدة فرضيات وهي : لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة العملية التفاوضية لاتخاذ القرار الائتماني، والخصائص الديمغرافية لموظف الائتمان المفاوض و لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة العملية التفاوضية لاتخاذ القرار الائتماني، وخصائص العملاء لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة العملية التفاوضية لاتخاذ القرار الائتماني، والسياسات الائتمانية للمصرف ،توصل الباحث الي عدد من النتائج منها : هنالك علاقة قوية ومباشرة بين إدارة العملية التفاوضية والقرار الائتماني، حيث يؤثر نجاح العملية التفاوضية على سلامة القرار الائتماني المتخذ، وقد بلغ تأثيرها حسب التحليل الإحصائي88.71% ، و يؤثر الإشراف المباشر من الإدارة على موظفي ومسئولي الائتمان المفاوضين على إنجاح العملية التفاوضية وتنفيذ السياسة الائتمانية، كما أظهرت النتائج أن تعدد المستويات الإدارية بالمصرف ليس لها تأثير على سلامة القرار الائتماني.

3. دراسة (قريط 2009م):

تناولت الدراسة مدي استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية، وتمثلت مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة على التساؤلات الاتية: هل يتم استخدام اجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين السوريين؟ في أي مراحل التدقيق يتم استخدام اجراءات المراجعة التحليلية؟ هل يدرك المراجعين السوريين اهمية استخدام اجراءات المراجعة التحليلية؟ هل يدرك المراجعين السورين المتطلبات الاساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) الخاص بهذه الاجراءات؟ وهدفت الدراسة الي تحقيق الاهداف الاتية: التعرف علي أهم أساليب واجراءات المراجعة التحليلية المستخدمة من قبل المراجعين السوريين، والتعرف على مراحل التدقيق المختلفة التي يتم فيها استخدام اجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين السوريين، وفحص مدي إدراك المراجعين السوريين لأهمية استخدام اجراءات المراجعة التحليلية، وفحص مدي إدراك المراجعين السوريين للمتطلبات الاساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) الخاص بالمراجعة التحليلية. ولتحقيق أهداف الدراسة وبغرض الاجابة على اسئلتها تم صياغة فرضيات عدم للدراسة وفقا لمشاكلها كما يلي: لا يستخدم المراجعين السوريين إجراءات المراجعة التحليلية عند تدقيق البيانات المالية، لا يدرك المراجعون السوريون اهمية استخدام اجراءات المراجعة التحليلية، لا يدرك المراجعين السوريون المتطلبات الاساسية للمعيار الدولي رقم (520) الخاص بإجراءات المراجعة التحليلية. توصل الباحث الي عدد من النتائج أهمها: تتمثل المعوقات التي تحول دون استخدام المراجعة التحليلية بشكل كبير من قبل المراجعين السوريين، في كل من انخفاض مستوي الدورات التدريبية، وانخفاض مستوي إدراك اولائك المراجعين لأهمية استخدام المراجعة التحليلية، وتدني مستوي إدراكهم ايضاً لمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (520) والخاص بالإجراءات التحليلية واستخدامها من قبل المراجعين.

4. دراسة (سقا، 2013م):

تناولت الدراسة مدي مساهمة الاجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة، وتمثلت مشكلة الدراسة سؤال رئيسي: مدي مساهمة الاجراءات التحليلية في مراجعة المخزون؟ وهدف البحث الي تحديد أهم الاجراءات التحليلية الواجب اتباعها من قبل المدققين فيما يتعلق بالمخزون ورفع كفاءة المدققين في فهم كيفية الافادة من المراجعة التحليلية. ولتحقيق أهداف الدراسة وبغرض الاجابة على اسئلتها اعتمد البحث على الفرضيات الاتية: ان المراجعة التحليلية لها دور مهم في اكتشاف مشكلات المخزون، وكانت الفرضية الثانية فرضية اساسية انشقت منها فرضيتين ونصت على ان المراجعة التحليلية تساعد في تقديم خدمة ذات كفاءة وفاعلية علية، ونصت الفرضية الفرعية الاولي على ان المراجعة التحليلية تساعد على تقديم خدمة ذات كفاءة عالية، كما نصت الفرضية الفرعية الثانية على ان المراجعة التحليلية تسهم في توفير خدمات ذات فاعلية عالية. وتوصل الباحث الي عدد من النتائج منها : انه لدي دراسة اعمار المنتجات الجاهزة وجد ان هنالك بعض الاصناف التي اعيد انتاجها مع ان مدة الاحتفاظ بها تجاوزت لمتوسط البالغ 54 يوما ، مما أثار الانتباه الي وجود خلل في عملية الانتاج ، ولد الاستفسار عن السبب وراء اعادة الانتاج تبين ان الشركة تقوم بالإنتاج بناء علي توقعاتها المستقبلية بالبيع ، وكذلك نتيجة لغياب التنسيق بين اقسام الشركة علي الرغم من ان اتخاذ هذا القرار من خلال انتاج مزيد من هذه الاصناف سيحمل الشركة مخاطر اتلاف هذه المنتجات كونها تحمل تاريخ صلاحية منذ انتاجها مما يؤثر علي القوائم المالية بخسارة قيمة هذه الاصناف ،لذلك لابد من تشكيل مخصص لمواجهة هذه الخسارة المحتملة .

5. دراسة (أبوزر والعتوم 2016م)

تناولت الدراسة مدخل لمراجعة الاستدامة المحاسبية باستخدام الاجراءات التحليلية-دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في دول الخليج العربي، وتمثلت مشكلة الدراسة في عده تساؤلات تم طرحها كما يلي: هل هنالك حاجة الي تقرير استدامة إلى جانب تقارير الإفصاح المالي؟ وماهي مؤشرات الاستدامة المحاسبية؟ وهل من مؤشرات مالية ومحاسبية ذات أثر فعال في الاستدامة وهدفت الدراسة الي تطوير أطر تحليلية أعمق للمراجعة المحاسبية، وذلك بتحليل مؤشرات الاستدامة المالية للشركات، حيث تم تحليل سبع مجموعات من المؤشرات الدالة على الاستدامة المحاسبية والمالية للشركات وهي: ملائمة راس المال، وجودة الاصول، وإنتاجية العاملين، والارباح والايرادات، والكفاءة والتنافسية والسيولة وأخيرا الانفتاح لمخاطر السوق، وتطبيق ذلك على البيانات المالية الفعلية للشركات الصناعية الكبرى في دول الخليج العربي. وتوصل الباحثان الي عدد من النتائج منها : يتضح أن معظم شركات دول الخليج لديها خطط استراتيجية وتخطيط مالي وبدائل مالية مدروسة غالبا ،ولكن بعضها قد تحمل مخاطر اكبر من غيرها في ايجاد مصادر مالية بديلة ، ومن النتائج التي تم الوصول اليها ايضا تبين من التحليل الكلي ان الشركات الصناعية الكبيرة غالبا ما تطبق معايير الحاكمية الفنية والمالية والادارية لديها فقد تميزت بعض الشركات عن غيرها في مستوي الحاكمية ،وفي مستوي ادارة الموارد بشكل سليم ،وحسن ادارة المصادر المالية واتباع القرارات المالية الحصيفة وبالتالي الاجراءات المالية ذات الكفاءة الذي انعكس مباشرة علي كفاءة وربحية الشركات .

نقد الدراسات السابقة:

بالمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من الملاحظ أن معظم الدراسات السابقة تركز علي الجدارة الائتمانية الخاصة بالمصارف والبنوك فدراسة الزغبي تناولت مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وفاعلية قرارات منح الائتمان في البنوك الإسلامية في الأردن ودراسة الطلاع ركزت علي إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تركز علي الجدارة الائتمانية للعملاء في المؤسسات التجارية وذلك باستخدام معيار المراجعة 520 الخاص بالإجراءات التحلية وبذلك تعتبر فريدة في هذا الجانب .

الجانب النظري:

المبحث الأول: معيار المراجعة 520 الإجراءات التحليلية

أولا: مفهوم الاجراءات التحليلية:

عرف أحد الكتاب الإجراءات التحليلية بأنها وسيلة من وسائل التدقيق يلجأ اليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنة بفترات سابقة أو بمنشآت اخري مماثلة تعمل في المجال نفسه أو الصناعة حيث يعتمد عليها في تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناء على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية ببعضها البعض.

وكذلك تم تعريفها علي انها أنها الاختبارات الأساسية التي يلجأ إليها المدقق وذلك عن طريق دراسة وتقييم العلاقات بين البيانات المالية والغير مالية ومقارنة هذه العلاقات للبحث عن وجود انحرافات، ثم وضع فرضيات تفسر هذه الانحرافات واختيار الإجراءات المناسبة للتحقق من هذه الفرضيات وذلك حسب خبرة المدقق وحسه المهني في التدقيق ،فالإجراءات التحليلية بمثابة دليل للمدقق عن سلامة النتائج والقيم المسجلة والتغيرات الهامة في هذه النتائج والتي تتطلب منه التركيز على بنود معينة للتوصل إلى الأسباب التي أظهرتها المقارنات.

وللأغراض معايير المراجعة عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين وأورد بان مصطلح "الاجراءات التحليلية " يعني عمليات تقويم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المنطقية بين كل من البيانات المالية وغير المالية، وتشمل الاجراءات التحليلية ايضا التحري الضروري عن التقلبات او العلاقات التي يتم التعرف عليها والتي لا تتسق مع المعلومات الأخرى ذات الصلة او تختلف عن القيم المتوقعة بمبلغ كبير.

وتتضمن الاجراءات التحليلية النظر في مقارنة المعلومات المالية للمنشأة مع ما يلي، على سبيل المثال :

1. المعلومات المقارنة للفترات السابقة
2. النتائج المرتقبة للمنشأة كالموازنات أو التنبؤات أو توقعات المراجع مثل تقدير الاستهلاك

معلومات الصناعة المماثلة، مثل مقارنة نسبة مبيعات المنشأة الي المبالغ مستحقة التحصيل مع متوسط الصناعة، او مع منشآت اخري ذات حجم مماثل في نفس الصناعة. (أبو مايلة وزبانية ،2013)

ثانياً: التطور التاريخي للمراجعة التحليلية:

المراجعة التحليلية ليست وليدة اليوم وليست بالجديدة ولكن الجديد فيها هو التطور في أساليبها ومفهومها حيث كان يطلق عليها قديما بالمراجعة الانتقادية أي القاء نظرة خاطفة وسريعة علي المستندات والسجلات وهذا لا يستطيع القيام به الا المراجع ذو الخبرة العالية لأنه من خلال خبرته يستطيع التعرف علي الأمور الشاذة وغير العادية فيقوم بالتركيز عليها وفحصها فحصاً وافيا حتي يزيل الشك الذي يتبادر الي ذهنه حيث ان معايير المراجعة ومنها معيار بذل العناية المهنية المناسبة يتطلب منه عند وجود شك ان يقوم بتوسيع مجال فحصه حتي يصل الي مرحلة الاقناع .

والمراجعة الانتقادية المعمول بها سابقا عادة ما يقوم المراجع بها من خلال المرحلة النهائية لعملية المراجعة ويقوم بها على عينة حكمية يختارها المراجع بناء على حكمته وخبرته الشخصية والهدف منها هو تخفيض مخاطر المراجعة بقدر الإمكان وعليه فان المراجعة الانتقادية تعتبر مكملة للمراجعة الاختبارية.

ثم تطورت أساليب المراجعة التحليلية ،وأصبح المراجع يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال استخدام النسب المالية البسيطة مثل نسب الربحية والنشاط وكذلك من خلال استخدام أساليب التحليل الافقي للقوائم المالية ،لاكتشاف بعض الفروق الجوهرية والتي علي أساسها يقوم بتوسيع مجال فحصه ،ثم تطورت هذه الأساليب وأصبح المراجع مطالبا بإبداء الرأي حتي علي مدي قدرة المنشاة علي الاستمرار ،الامر الذي ادي به الي تطوير أساليب المراجعة التحليلية وأصبحت بعض اساليبها تستخدم كمرشد للحكم والتقدير الشخصي بالإضافة الي انها توفر ادلة موضوعية.

ومن أجل ذلك أصبحت تستخدم أساليب كمية اكثر تعقيدا بل بعضها يحتاج الي وسائل الكترونية من اجل الوصول الي نتيجة ما مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكذلك تحليل السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى المتقدمة ، ونتج عن هذا التطور أن النظرة الخاطفة والفاحصة والانتقادية غير مجدية وغير كافية ، الامر الذي حتم علي المراجع استخدام جميع أساليب المراجعة التحليلية البسيطة والمتوسطة والمتقدمة ، وفي جميع مراحل المراجعة من مرحلة التخطيط لعملية المراجعة الي مرحلة التنفيذ ثم المرحلة النهائية لعملية المراجعة.

وقد اهتمت المنظمات المهنية بهذا الموضوع وطالبت بضرورة استخدامه عند أداء عملية المراجعة ، نظرا لقدرته الكبيرة علي اكتشاف الأخطاء الجوهرية وكذلك لانخفاض تكاليفه ، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين في سنة 1972م المعيار رقم 54 والذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة ، وأيضا كمصدر للحصول علي المعلومات ، وفي سنة 1978م أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين المعيار رقم 23 بعنوان إجراءات المراجعة التحليلية في التعرف علي كافة المشاكل المتوقعة والتي يمكن اخضاعها لاختبارات المراجعة ، وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول علي ادلة الاثبات من خلال مجموعة من إجراءات المراجعة وهي :

1. اختبارات التفاصيل للعمليات والارصدة.
2. إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية.

وفي سنة 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين التوصية رقم 56 بعنوان الإجراءات التحليلية والتي بناء عليها أصبح علي المراجع ضرورة استخدامها في مرحلتي التخطيط والمرحلة النهائية لعملية المراجعة.

وفي سنة 1998م أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين المعيار رقم 520 والذي يتضمن ضرورة تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية في جميع مراحل المراجعة، وذلك لأنها تساعد على التخطيط لعملية المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات المراجعة وكذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف عليه (فانه يمكن القول بان الفحص التحليلي لم يعد نوعا من الالهام يوافق عليه بعض المراجعين دون البعض الاخر بل أصبح مجالا أساسيا من مجالات المراجعة والفحص والتي تهدف الي زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة). (أبو موسي ،2013م)

ثالثا: أهمية وأسباب استخدام المراجعة التحليلية

هنالك عدد من الأسباب الهامة وراء استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة تتمثل في فهم طبيعة اعمال عميل المراجعة وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار والاشارة الي وجود تحريفات محتملة في القوائم المالية وتقليل الاختبارات التفصيلية وهي كما يلي:

1. تفهم صناعة وأعمال العميل:

تعتبر الإجراءات التحليلية أحد أبرز الأساليب التي تستخدم عادة لتوصل المراجع معلومات عن نشاط العميل وصناعته، فعن طريق معرفة المراجع السابقة بالشركة العميل يمكن تخطيط عملية المراجعة للعام اللاحق بشكل ملائم، فعن طريق تنفيذ الإجراءات التحليلية ومقارنة المعلومات التي لم يتم مراجعتها بعد وتخص السنة الحالية مع نظيرها من المعلومات المراجعة في السنوات السابقة، يمكن للمراجع ان يضع يده على التغيرات ويلقي الضوء عليها. وقد تتمثل تلك التغيرات في اتجاهات هامة أو أحداث محددة يمكن ان تؤثر في تخطيط عملية المراجعة، على سبيل المثال يمكن أن يشير انخفاض النسبة المئوية لمجمل الربح مع الوقت الي المنافسة المتزايدة في الحيز السوقي للشركة بالإضافة الي الحاجة الي أن يولي تسعير المخزون عناية أكثر خلال عملية المراجعة، وبالمثل فاذا ما تبين وجود زيادة في رصيد الأصول الثابتة فان ذلك قد يشير الي وجود عمليات اقتناء وشراء هامة يتعين فحصها.

2. تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية:

غالبا ما تعتبر الإجراءات التحليلية مؤشر مفيد يدل علي الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن ان تواجهها المنشأة محل المراجعة ، ويجب أن يتم اخذ احتمال الفشل المالي في الاعتبار عند تقييم المخاطر ذات الصلة بالمراجعة ،بالإضافة الي ما يتعلق باستخدام الإدارة لافتراض الاستمرار عند اعداد القوائم المالية ، وتوجد بعض أنواع الإجراءات التحليلية التي يمكن استخدامها علي نحو مفيد في هذا الشأن ، علي سبيل المثال اذا وجد ان هناك ارتفاعا غير عادي في نسبة الديون طويلة الاجل الي صافي الثروة مع وجود انخفاض في المتوسط في نسبة الأرباح الي اجمالي الأصول فقد يتم الإشارة الي وجود مؤشر يعبر عن مخاطر مرتفعة نسبيا لحدوث فشل مالي ،ولن تؤثر تلك الظروف علي خطة المراجعة فحسب ولكنها قد تثير شك مادي كبير عن إمكانية استمرار المنشاة في مزاولة نشاطها ، والذي قد يتطلب اجراء تعديل في تقرير المراجعة.

3. الإشارة الي وجود تحريفات محتملة في القوائم المالية:

يتم الإشارة بشكل شائع الي الاختلافات الجوهرية غير المتوقعة بين البيانات المالية غير المراجعة في السنة الحالية والبيانات الأخرى المستخدمة في اجراء المقارنات باصطلاح التقلبات غير العادية ،وتحدث التغيرات غير العادية عند وجود فروق جوهرية لم يتم توقعها ولكنها قد حدثت او عندما يتوقع وجود اختلافات جوهرية ولكن لم تحدث ،وفي أي من الحالتين يمثل أحد الأسباب المحتملة

للتقلب غير العادي تحريف محاسبي ، وهكذا فاذا كانت قيمة الفروق كبيرة فان المراجع يجب ان يتعرف علي السبب وراءها ، كما يجب ان يكون مقتنعا بان السبب يمثل حدث اقتصادي حقيقي وليس مجرد تحريف او خطأ او مخالفة ، علي سبيل المثال عند مقارنة نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الي اجمالي حسابات المدينين مع نظيرها في السنة السابقة ، وتبين وجود انخفاض في النسبة وفي نفس الوقت لوحظ انخفاض في معدل دوران حسابات المدينين فان الأثر المشترك والمدمج لتلك المعلومات سيشير الي احتمال تدنية المخصص ويطلق علي ذلك النوع من الإجراءات التحليلية غالبا مصطلح توجيه الاهتمام حيث ينتج عنه تنفيذ إجراءات اكثر تفصيلا في جوانب محددة للمراجعة مما قد يؤدي الي اكتشاف التحريفات.

4. تخفيض اختبارات المراجعة التفصيلية:

عندما لا ينتج عن أداء الإجراءات التحليلية ظهور تقلبات جوهرية ،فان ذلك يوحي بان احتمال وجود تحريف جوهري قد تم تدنيته ،في تلك الحالة فان الاجراء التحليلي يشكل دليل اثبات أساسي يدعم العرض العادل لأرصدة الحسابات ذات الصلة ، ويكون من الممكن ان يتم أداء اختبارات تفصيلية اقل بالارتباط مع تلك الحسابات ، علي سبيل المثال فاذا كانت نتيجة تنفيذ الإجراءات التحليلية مع رصيد حساب صغير مثل التامين المدفوع مقدماً كان مقنعا فان اجراء اختبارات تفصيلية علي ذلك الحساب قد لا يكون ضروريا ، وفي حالات اخري يمكن ان يتم الغاء بعض إجراءات المراجعة ومن ثم يمكن تخفيض احجام العينة ، او ترحيل توقيت تنفيذ الإجراءات بعيدا عن تاريخ الميزانية .

وعادة ما تكون الإجراءات التحليلية اقل تكلفة مقارنة باختبارات التفاصيل ولذلك يفضل معظم المراجعين إحلال الإجراءات التحليلية محل اختبارات التفاصيل كلما كان ذلك ممكنا، ويعتبر حساب وفحص النسب الخاصة بالمبيعات والمدينين اقل تكلفة من ارسال إجراءات المصادقات الي المدينين، وإذا كان يمكن تخفيض إجراء المصادقات أو احلالها بأداء الإجراءات التحليلية فان ذلك يترتب عليه احداث وفورات ملموسة في التكلفة.

ويتوقف المدي الذي يمكن ان توفر عند الإجراءات التحليلية دليل اثبات أساسي مفيد علي مدي الاعتماد عليها في ظروف تنفيذها ،حيث يمكن أن تكون تلك الإجراءات التحليلية أفضل الإجراءات التي يمكن تطبيقها في بعض حالات المراجعة وبغرض تحقيق اهداف معينة في عملية المراجعة والتي قد تضمن التبويب الملائم للعمليات المالية ،ومدي شمول العمليات المالية الي تم تسجيلها ،ودقة احكام وتقديرات الإدارة في جوانب محددة مثل مخصص الحسابات غير القابلة للتحصيل ، وقد يتم اعتبار الإجراءات التحليلية بالنسبة لبعض اهداف المراجعة وبعض الحالات الأخرى كموجه للاهتمام فقط كأفضل تقدير بحيث لا يعتمد عليها عند جمع الأدلة الأساسية وكمثال علي ذلك تحديد حدوث العمليات المالية للمبيعات .(لطفي ،2004م)

المبحث الثاني: الجدارة الائتمانية للعملاء

اولا: مفهوم الجدارة الائتمانية:

الجدارة الائتمانية تعرف بأنها مدى أهلية المدين سواء فرداً أو شركة واستحقاقه وفق تقدير الجهة المقرضة لتمنحه الائتمان، اذ تعتمد الأخيرة عند تقدير احتمالية التخلف عن السداد على سجلات سداد المدين والتصنيف الائتماني إضافة إلى الأصول الموجودة وإجمالي الالتزامات في بعض الأحيان

ثانيا: أهمية الجدارة الائتمانية:

تحدد الجدارة الائتمانية إمكانية أو تعذر حصول المدين على القرض أو بطاقة الائتمان، إضافة الي انه كلما كان المدين مؤهلا لمنح الجدارة الائتمانية كسب معدل فائدة أفضل، ودفع رسوم أقل وقدمت له تسهيلات أكبر في شروط منح الائتمان. (هارفرد بزنس رفيوا ،2021)

ثالثا:نماذج قياس الجدارة الائتمانية:

توجد العديد من نماذج قياس الجدارة الائتمانية للعميل الا أن أشهرها والأكثر استخداما هو نموذج (5 Cs of Credit) ويتكون هذا النموذج من الحرف الأول للمعايير الخمسة (الشخصية Character قدرة العميل Capacity رأس مال العميل Capital الضمان Collateral الظروف الاقتصادية Conditions) والهدف من قياس الجدارة الائتمانية للعميل من خلال نموذج 5cs هو تحديد الملاءة المالية للعميل وتحديد درجة الثقة التي تضعها المنشاة وبتالي يعتمد هذا النموذج علي خبرة متخذي القرار الائتماني حيث يوفر لهم طريقة شاملة للتقييم وفيما يلي عرض مختصر لمعايير هذا التقييم .

والجدير بالذكر ان معايير قياس الجدارة الائتمانية التي تم التطرق اليها تخص القطاع المصرفي وبما ان الدراسة تهتم بالمؤسسات التجارية وفي نفس الوقت هذه المؤسسات تتعامل بالأجل وتمنح ائتمان تجاري فيمكن الاستفادة من هذه المعايير مجتمعة او جزء منها في هذا الجانب.

1. شخصية العميل:

تعني مدي التزام العميل بسداد القرض وفي حين لا توجد طريقة لقياس هذا المعيار فانه يعتمد على التقدير الشخصي لموظف الائتمان الذي يقرر مدي الثقة بالعميل.

2. القدرة على السداد:

تعني قدرة العميل علي تحقيق الدخل الكافي، وبتالي قدرته على سداد الائتمان الممنوح له والفوائد وكافة العمولات الأخرى

3. رأس مال العميل:

يدل راس مال العميل علي ملاءة طالب الائتمان، أي قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له حين يتأزم نشاطه، ومن ثّم استعادة البنك لما منحه لذلك العميل في أسوأ الظروف

4. الضمان:

يقصد بالضمان مجموعة الأصول المادية التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول عمى القرض، وذلك للتأمين على مخاطر تعثر القرض.

5. الظروف الاقتصادية:

يدل المناخ الاقتصادي إلى مدى حساسية أعمال المقترض للتأثر بالعوامل الخارجية المحيطة كمعدلات الفائدة ومعدلات التضخم والدورات الاقتصادية (عبد الهادي، 2015)

رابعا: مفهوم حسابات العملاء:

حسابات العملاء أو الذمم المدينة أو الحسابات المدينة (Account Receivable AR) هي الفواتير أو المبالغ المستحقة للشركة على عملائها. وتعني أن الشركة قدمت خدمة أو باعت بضاعة لعميل ولم يتم تحصيل ثمنها بعد. هذه المبالغ عادةً ما تكون مستحقة السداد خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا تتراوح من بضعة أيام إلى أقل من سنة.

يشير حسابات العملاء إلى أن الشركة تتوقع تلقي مدفوعات من العميل في وقت لاحق، عادةً وفقًا لشروط الدفع المتفق عليها. قد تتضمن هذه الشروط فترة الائتمان وتاريخ استحقاق الدفع وأي خصومات سارية للدفع المبكر.

يمكن أن تتضمن حسابات العملاء أنواعًا مختلفة من المستحقات، مثل فواتير مبيعات المنتجات أو الخدمات المهنية أو الأنشطة المدرة للإيرادات الأخرى (فريق مفاهيم ،2023).

هم افراد تتعامل معهم الشركة وذلك عن طريق تقديم خدمات لهم وذلك بمقابل مادي وتكون تلك الخدمات غالبا عبارة عن منتجات خاصة بالشركة ويعد المديونون لفظ اعم واشمل من العملاء:

حيث ان العملاء هم افراد مديون للشركة مقابل سلعه او خدمه قدمتها لهم الشركة وذلك على عكس كلمة المديونون التي قد تضم أي شخص اشترى السلع من الشركة أصبح مديون لها ولكنها تضم ايضا مساعدات قدمتها الشركة لغيرها او سلف قدمتها الشركة للموظفين لديها او غيرها من المساعدات (موقع بي كريتف ،2017م)

خامسا: مفهوم المدينون:

مصطلح المدينين يعني المبالغ المستحقة على الافراد والمنشآت الأخرى وهي عبارة عن ديون من المتوقع ان تتحول الي نقدية وفي العادة يتم تصنيف المدينين الي:

1. المدينون:

هي المبالغ المسجلة على الحساب للزبائن نتيجة مديونيتهم للمنشأة. وينتج هذا الحساب نتيجة للمبيعات الآجلة أو الخدمات بالأجل.

2. أوراق القبض:

وهي الديون التي يوجد إثبات بوجود مديونيتها وعادة ما تمتد فترة أوراق القبض الي (60-90)

يوماُ او أكثر من ذلك، وتطلب أن يقوم المدين بدفع الفائدة وعادة ما يسمى المديونين وأوراق القبض التي تنتج عن البيع بالأجل بالديون التجارية.

3. مدينون آخرون:

وتتضمن المدينون غير التجاريون فعلي سبيل المثال، الفائدة مستحقة القبض، القروض المدينة الي موظفي مكاتب المنشأة، السلف الي موظفي المنشأة، وضرائب الدخل القابلة للإرجاع. وعادة لا تنتج مثل هذه الديون نتيجة لممارسة المنشأة لأنشطتها الطبيعية لذلك فانه يتم تصنيفها والتقرير عنها في بنود مستقلة في قائمة المركز المالي (كيمل، 2015)

سابعا: العملاء غير النقدين:

يشير البيع بالآجل (Credit Sales) أو البيع بالائتمان إلى العملية التي يُسمح للعملاء فيها بالدفع مقابل السلع أو الخدمات التي يشترونها في تاريخ لاحق. في هذه الحالة يحصل المشتري على فرصة لدفع ثمن البضائع في المستقبل إما عن طريق تسديد المبلغ كاملاً ودفعة واحدة أو على أقساط منتظمة على مدى فترة زمنية محددة يتفق عليها البائع والمشتري.

يمكن للشركة استخدام البيع بالآجل لجذب عملاء جدد للشركة، أو لتوفير طريقة دفع مرنة للعملاء الذين لا يمتلكون النقد الكافي وقت الشراء، كما أنه يشجع العملاء على الشراء أكثر. ومع ذلك، فالبيع بالآجل ينطوي على خطورة عالية في حال لم يتمكن العميل من سداد ما عليه من مستحقات. فإن أعلن العميل إفلاسه أو لم يتمكن من الدفع لأي سبب آخر، ستخسر الشركة تلك الأموال وتحولها إلى ديون معدومة. أما إن رفض العميل الدفع لأي سبب من الأسباب، فستتحمل الشركة التكاليف المترتبة على تحصيل الدفعات ما سيؤدي إلى تقليص أرباحها بشكل كبير.

مفهوم الذمم المدينة

تمثل الذمم المدينة (Accounts Receivable) إجمالي المبالغ المستحقة على العميل للمؤسسة مقابل شراء المنتجات أو الخدمات بالآجل. ونظراً لأن هذا المبلغ يعود إلى المؤسسة، ولكنها لم تقم باستلامه بعد، فسيتم تحديده كأصل ويتم تسجيله ضمن الأصول المتداولة في الميزانية العمومية.

في بعض الحالات قد يتعذر تحصيل تلك المبالغ من العملاء، إما لتعسرهم أو تهربهم من الدفع. في هذه الحالة عادة ما تقوم الشركة بتسليم تلك الذمم إلى شركة تحصيل، بحيث تتولى تلك الشركة تحصيل ديون الشركة، أو قد تقوم ببيع تلك الذمم لشركة أخرى والحصول على مبلغ عادة ما يكون أقل من المبلغ المستحق، مقابل تلك الذمم.

يساعد ذلك الإجراء الشركة في الحصول على السيولة اللازمة لسداد التزاماتها أو تمويل عملياتها، وتحرير جزء كبير من رأس المال العامل، كما أنه يساعد في تخفيض تكاليف التحصيل التي ستتحملها الشركة لتحصيل أموالها المستحقة (فريق م، 2021م)

ثامناً: الفرق بين الائتمان التجاري والائتمان المصرفي:

1. الائتمان المصرفي:

عرف الائتمان المصرفي بأنه الائتمان التي تمنحها المصارف لعملائها من الافراد والمؤسسات أو المصارف الأخرى ويحمل هذا الاستثمار من جانب المصارف في طياته مخاطر عدم قيام هؤلاء المقترضين بسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد للمقرض وهو المصرف (الفرجاني والعربي، 2023م)

2. الائتمان التجاري:

يتم مزاولة الائتمان التجاري من قبل التجار مع بعضهم من خلال البيع والشراء والتي يحصل عليه التجار من قبل الموردين للبضائع، فهو نوع من أنواع التمويل قصير الأجل، ولا يعتمد على أي أُسس علمية أو خبرات سابقة، والتي تلجأ إليه المؤسسات بهدف تمويل جزء من رأس المال الجاري أو العاملة به، وأحد أشكاله الكمبيالات.

يمنح الموردين المنشآت التي يبيعون لها عن طريق إعطائهم فرصًا لسداد ثمن البضاعة التي يتم بيعها لهذه الشركات، ومن أهم هذه الأمثلة هو الخصم النقدي، والذي يمثل إعطاء العميل خصمًا معينًا إذا تم سداد فاتورة المشتريات خلال فترة معينة محددة، وفي حال لم يُسدد العميل قيمة الفاتورة خلال تلك الفترة، فيتم إلغاء الخصم والذي يكون على شكل 30/10/3، وهو عبارة عن منح خصم 3% في حال السداد المبكر خلال عشرة أيام، وفي حال لم يتم السداد يُلغى الخصم، ويجب السداد خلال ثلاثين يومًا ، ويمكن التفريق بين الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من خلال النقاط التالية :

- الفرق بين الائتمان المصرفي والتجاري من حيث سهولة الحصول عليهما:

يُعد الحصول على الائتمان التجاري أسهل من الحصول على ائتمان المصرفي؛ وذلك لكون الائتمان التجاري يتم التعامل مع التاجر ومع منح التاجر الثقة للشخص بشكل مباشر ويتم منح الشخص مهلة معينة في حال عدم السداد، بينما الائتمان المصرفي يجب

العمل على تقديم طلبات للبنك من أجل الحصول عليه، ويتم فحص وتحليل الطلب بالاعتماد على المركز المالي للشخص ووضعه المادي، بالإضافة إلى أن البنوك لا تمنح فرصة في حال التأخر عن السداد، وإنّما تحسب على شكل فوائد تُضاف على المبلغ الذي يجب تسديده.

- الفرق بين الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من حيث التكلفة:

يكون الائتمان التجاري أعلى تكلفة في حال لم يتم الاستفادة من الخصم الائتمان المصرفي.

- الفرق بين الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من حيث المرونة:

يُعد الائتمان التجاري أقل مرونة من الائتمان المصرفي؛ وذلك كون الائتمان التجاري يتطلب الضمانات لإمكانية العميل من تقديم ضمانات على البضاعة التجارية من أجل الحصول على قروض أُخرى، بينما الائتمان المصرفي يستطيع العميل أخذ البضاعة، ودفع ثمنها بالاعتماد على الخصم المُعطى والاستفادة منها (موقع اموال، 2022م)

الجانب التطبيقي

أولا: نبذة عن الحالة

تم تأسيس أول فروع مختبر الأول الطبي في العام 2015م في المملكة العربية السعودية في منطقة القصيم محافظة الرس وفي العام 2018 تم افتتاح الفرع الثاني بمدينة بريدة ليغطي اكبر مدن القصيم واستمر في التوسع الي ان صارت عدد فروعة 7 فروع في مطلع عام 2024م وفي اطار جودة الخدمات المقدمة حصل المختبر علي اعتماد سباهي من المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية بالإضافة الي شهادات اجتياز برامج عالمية في اقسام المختبر من شركات عالمية (RIO RAD -RANDOX) ويتكون المختبر من عدة اقسام كوحدة امراض الدم ووحدة الهرمونات ووحدة الامراض المناعية والفيروسات ووحدة الاحياء الدقيقة ووحدة الكمياء ووحدة الطفيليات ووحدة مراقبة الجودة ووحدة التدريب والتعليم لتطوير الكادر العامل وطالبي التدريب التعاوني من قبل طلاب وطالبات المختبرات الطبية .

ثانياً: عرض الحالة

مؤسسة مختبرات الأول الطبية هي من المؤسسات التي تنتمي الي القطاع الصحي الخدمي الطبية والسبب في اختيار مختبرات الأول الطبية في انها تمثل مجموعة مهمة من شريحة القطاع الصحي الخدمي المنتشرة في العديد من الفروع في المملكة العربية السعودية

وتتعامل مع المؤسسات الصحية الصغيرة والكبيرة حيث تقدم لهم خدمات التحاليل الطبية بميزة السداد بالآجل هذا فضلا عن تقديم الخدمات لمرتادي القطاع الصحي من الشخصيات الطبيعية، وعليه فهي مؤسسة تجمع بين نوعين من العملاء ولأجل التطبيق تم اختيار عينة من العملاء الذين يسددون بعد تلقي الخدمات المتمثلين في الشخصيات الاعتبارية وتمت الإشارة إليهم بأسماء مستعارة حفاظا علي سرية معلومات المؤسسة.

ثالثاً تطبيق النموذج المقترح

1. الوزن النسبي لأرصدة العملاء:

يتم حساب الوزن النسبي لأرصدة العملاء وذلك من خلال قسمة المبلغ المطلوب من العميل علي اجمالي المبالغ المطلوبة من جميع العملاء وذلك بغرض تحديد الأهمية النسبية لأرصدة العملاء.

جدول (1) الوزن النسبي لأرصدة العملاء

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد	المبلغ غير المسدد	الوزن النسبي للعملاء
شركة النجم الذهبي	29,832.00	8,495.00	21,337.00	8%
شركة رواد الحرية	36,129.24	13,000.00	23,129.24	10%
مؤسسة الابداع	84,728.90	58,411.36	26,317.54	24%
مؤسسة القمة	18,419.55	9,914.00	8,505.55	5%
مؤسسة خيرات المدينة	3,736.35	3,736.25	0.10	1%
مؤسسة السهم الذهبي	11,796.70	11,359.70	437.00	3%

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد	المبلغ غير المسدد	الوزن النسبي للعملاء
مؤسسة زاد	66,724.15	59,658.55	7,065.60	19%
مؤسسة شهد	49,752.70	23,602.00	26,150.70	14%
مؤسسة الاسهام	16,001.90	16,000.65	1.25	5%
شركة رواد التقنية	13,605.65	8,262.50	5,343.15	4%
الاقمار المضيئة	22,276.60	11,822.00	10,454.60	6%
الإجماليات	353,003.74	224,262.01	128,741.73	100%

المصدر: بيانات ارصدة العملاء مختبر الأول الطبي لسنة 2021م

2. ترتيب حسابات العملاء حسب الوزن النسبي

بعد حساب الوزن النسبي يقوم المراجع بترتيب حسابات العملاء حسب الوزن النسبي تنازليا من الأعلى الي الأقل وذلك بغرض التركيز على الحسابات التي تمثل نسبة عالية من ارصدة العملاء

جدول (2) ترتيب العملاء حسب الوزن النسبي

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد	المبلغ غير المسدد	الوزن النسبي للعملاء
مؤسسة الابداع	84,728.90	58,411.36	26,317.54	24%
مؤسسة زاد	66,724.15	59,658.55	7,065.60	19%
مؤسسة شهد	49,752.70	23,602.00	26,150.70	14%
شركة رواد الحرية	36,129.24	13,000.00	23,129.24	10%
شركة النجم الذهبي	29,832.00	8,495.00	21,337.00	8%
الاقمار المضيئة	22,276.60	11,822.00	10,454.60	6%
مؤسسة القمة	18,419.55	9,914.00	8,505.55	5%
مؤسسة الاسهام	16,001.90	16,000.65	1.25	5%
شركة رواد التقنية	13,605.65	8,262.50	5,343.15	4%
مؤسسة السهم الذهبي	11,796.70	11,359.70	437.00	3%
مؤسسة خيرات المدينة	3,736.35	3,736.25	0.10	1%
الإجماليات	353,003.74	224,262.01	128,741.73	100%

المصدر: إعداد الباحثين 2024م

مخطط رقم (1) ترتيب حسابات العملاء حسب الوزن النسبي

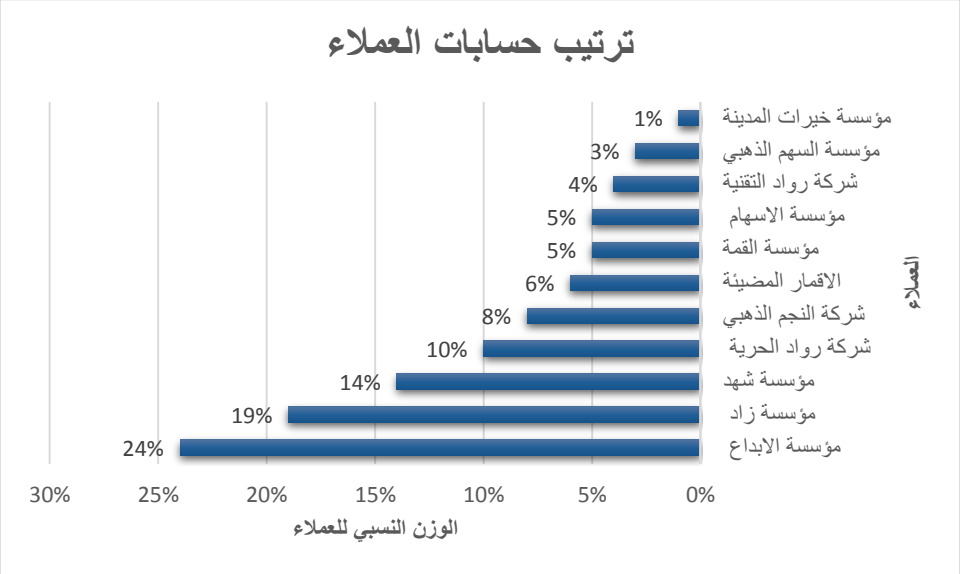

المصدر: إعداد الباحثين 2024م

3. تحديد الجدارة الائتمانية ونسب التزام العملاء:

لكي يبدي المراجع رأيه فيما يخص الجدارة الائتمانية لابد من الالمام بسياسة الشركة فيما يخص الجدارة الائتمانية لأرصدة العملاء وبناء عليه بافتراض ان سياسة الشركة تنص بأن العميل عندما يكون المبلغ المتبقي عليه تتجاوز نسبة 50% فأكثر عميل ذو جدارة منخفضة أما إذا كان المبلغ غير المسدد تتراوح نسبته بين 30-49% يصنف العميل ذو جدارة متوسطة وإذا كانت المبالغ غير المسددة تتراوح بين 20-29 % يصنف العميل ذو جدارة مقبولة وإذا كانت المبالغ غير المسددة تتراوح بين 0-19 % يصنف العميل ذو جدارة عالية.

جدول رقم(3) سياسة الشركة فيما يخص الجدارة الائتمانية

جدارة ائتمانية منخفضة	50%فأكثر
جدارة ائتمانية متوسطة	بين 30-49%
جدارة ائتمانية مقبولة	بين 20-29%
جدارة ائتمانية عالية	بين 0-19%

المصدر: إعداد الباحثين 2024م

وبناء على تصنيف العملاء يتوصل المراجع الي العملاء الذين يمثلون مخاطر عالية وهم العملاء اصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة، ويتم حساب نسب الالتزام وعدم الالتزام من خلال المعادلات الاتية:

نسبة الالتزام = المبلغ المسدد ÷ اجمالي الرصيد المدين للعميل

نسبة عدم الالتزام = المبلغ غير المسدد ÷ اجمالي الرصيد المدين للعميل

جدول رقم (4) الجدارة الائتمانية

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد	المبلغ غير المسدد	الوزن النسبي للعملاء	نسبة الالتزام	نسبة عدم الالتزام	تصنيف العميل
مؤسسة الابداع	84,728.90	58,411.36	26,317.54	24%	69%	31%	جدارة ائتمانية متوسطة
مؤسسة زاد	66,724.15	59,658.55	7,065.60	19%	89%	11%	جدارة ائتمانية عالية
مؤسسة شهد	49,752.70	23,602.00	26,150.70	14%	47%	53%	جدارة ائتمانية منخفضة

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد	المبلغ غير المسدد	الوزن النسبي للعملاء	نسبة الالتزام	نسبة عدم الالتزام	تصنيف العميل
شركة رواد الحرية	36,129.24	13,000.00	23,129.24	10%	36%	64%	جدارة ائتمانية منخفضة
شركة النجم الذهبي	29,832.00	8,495.00	21,337.00	8%	28%	72%	جدارة ائتمانية منخفضة
الاقمار المضيئة	22,276.60	11,822.00	10,454.60	6%	53%	47%	جدارة ائتمانية متوسطة
مؤسسة القمة	18,419.55	9,914.00	8,505.55	5%	54%	46%	جدارة ائتمانية متوسطة
مؤسسة الاسهام	16,001.90	16,000.65	1.25	5%	100%	0%	جدارة ائتمانية عالية
شركة رواد التقنية	13,605.65	8,262.50	5,343.15	4%	61%	39%	جدارة ائتمانية متوسطة
مؤسسة السهم الذهبي	11,796.70	11,359.70	437.00	3%	96%	4%	جدارة ائتمانية عالية
مؤسسة خيرات المدينة	3,736.35	3,736.25	0.10	1%	100%	0%	جدارة ائتمانية عالية
الإجماليات	353,003.74	224,262.01	128,741.73	100%	64%	36%	جدارة ائتمانية متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين 2024م

مخطط رقم (2) نسب عدم الالتزام

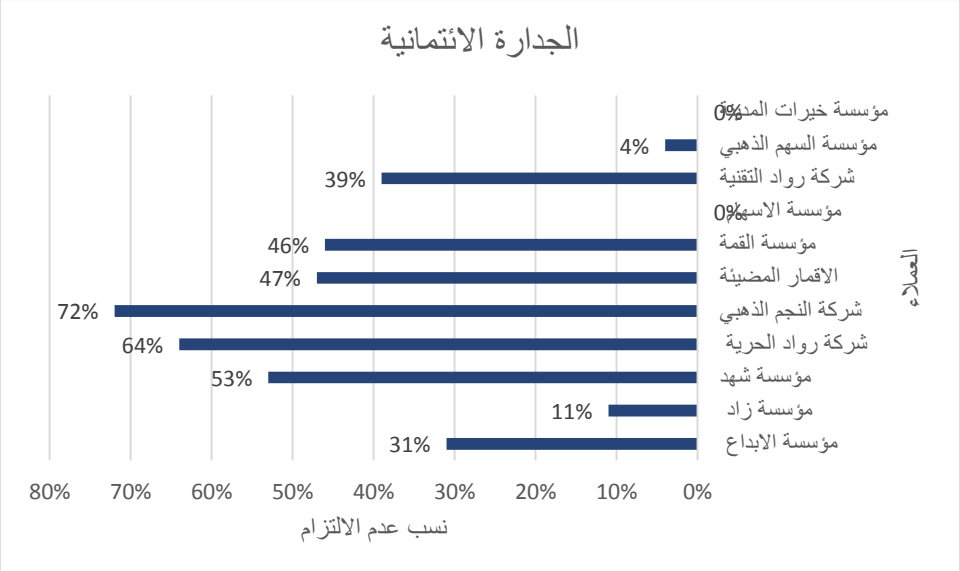

المصدر: إعداد الباحثين 2024م

كما يمكن تصنيف العملاء حسب الفئات الموضحة في الجداول ادناه

جدول رقم (5) العملاء الأقل جدارة ائتمانية

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد	المبلغ غير المسدد	الوزن النسبي للعملاء	نسبة الالتزام	نسبة عدم الالتزام	تصنيف العميل
مؤسسة	49,752.70	23,602.00	26,150.70	14%	47%	53%	جدارة ائتمانية

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد	المبلغ غير المسدد	الوزن النسبي للعملاء	نسبة الالتزام	نسبة عدم الالتزام	تصنيف العميل
شهد							منخفضة
شركة رواد الحرية	36,129.24	13,000.00	23,129.24	10%	36%	64%	جدارة ائتمانية منخفضة
شركة النجم الذهبي	29,832.00	8,495.00	21,337.00	8%	28%	72%	جدارة ائتمانية منخفضة

المصدر: إعداد الباحثين 2024م

جدول رقم (6) العملاء الأعلى جدارة ائتمانية

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد	المبلغ غير المسدد	الوزن النسبي للعملاء	نسبة الالتزام	نسبة عدم الالتزام	تصنيف العميل
مؤسسة زاد	66,724.15	59,658.55	7,065.60	19%	89%	11%	جدارة ائتمانية عالية
مؤسسة الاسهام	16,001.90	16,000.65	1.25	5%	100%	0%	جدارة ائتمانية عالية
مؤسسة السهم الذهبي	11,796.70	11,359.70	437	3%	96%	4%	جدارة ائتمانية عالية
مؤسسة خيرات المدينة	3,736.35	3,736.25	0.1	1%	100%	0%	جدارة ائتمانية عالية

المصدر: إعداد الباحثين 2024م

جدول رقم (7) العملاء ذوي الجدارة الائتمانية المتوسطة

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد	المبلغ غير المسدد	الوزن النسبي للعملاء	نسبة الالتزام	نسبة عدم الالتزام	تصنيف العميل
مؤسسة الابداع	84,728.90	58,411.36	26,317.54	24%	69%	31%	جدارة ائتمانية متوسطة
الاقمار المضيئة	22,276.60	11,822.00	10,454.60	6%	53%	47%	جدارة ائتمانية متوسطة
مؤسسة القمة	18,419.55	9,914.00	8,505.55	5%	54%	46%	جدارة ائتمانية متوسطة
شركة رواد التقنية	13,605.65	8,262.50	5,343.15	4%	61%	39%	جدارة ائتمانية متوسطة
الإجماليات	353,003.74	224,262.01	128,741.73	100%	64%	36%	جدارة ائتمانية متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين 2024م

النتائج

1. تطبيق معيار المراجعة رقم 520 يساهم في تصنيف العملاء الي مستويات مختلفة من الجدارة الائتمانية تمكن المراجع وإدارة الائتمان على حد سواء من اتخاذ القرارات المناسبة.
2. تطبيق معيار المراجعة رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية يساهم في وضع مؤشرات مبكرة تنذر بوجود عملاء تحت تصنيف الجدارة الائتمانية المنخفضة ومن ثم يقوم المراجع باستخدام برامج مراجع اخري لبند العملاء كالحصول على المصادقات للعملاء أصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة.

3. المبلغ غير المسدد الكلي بلغ 128741.73 ونسبة الالتزام بلغت 64% ونسبة عدم الالتزام بلغت 36% وعلية فان الجدارة الائتمانية الكلية للمؤسسة تعتبر متوسطة حسب سياسة الشركة.
4. المبلغ غير المسدد لشركة النجم الذهبي بلغ 21337 ريال ونسبة عدم الالتزام بلغت 72% وعليه يكون العميل محل اهتمام المراجع وإدارة الائتمان بالمؤسسة
5. بالرغم من الأهمية النسبية العالية لمؤسسة الابداع جاء التصنيف الائتماني لها متوسط حيث بلغت نسبة عدم الالتزام 31%

توصيات

1. الوزن النسبي لمؤسسة الابداع كان الأعلى من بين جميع العملاء والجدارة الائتمانية لها متوسطة حيث بلغت نسبة عدم الالتزام 31% وهي نسبة عالية مقارنة بالأهمية النسبية للعميل وعلي المراجع ان يضع ذلك في الاعتبار.
2. علي المراجع ان يولي العملاء أصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة اهتمام أكبر عند اجراء اختبارات المراجعة الأخرى الخاصة ببند العملاء
3. علي المراجع ان يراعي فترة السماح أيضا عند تدقيق بند العملاء فمن الممكن ان تكون نسبة عدم الالتزام عالية إلا ان اجل السداد لم يحل بعد.
4. عدم رفع الحد الائتماني للعملاء أصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة والمتوسطة.

المصادر والمراجع:

الكتب العربية:

- ابي محمود احمد عبد الهادي، (2015)، دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية37(6)،269.
- إبراهيم مسعود الفرجاني، وأحمد بوزيد العريبي. (2023). أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية الليبية" دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية ."المجلة الليبية العالمية، .(69) 7.
- سهيل أبو مايلة، د. سعد زبانية، (2013)، دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي 520، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ،31 (2)، ص 273.
- وليد خلف الزغبي، سالي نبيل الحتاملة، ساري سليمان ملاحم، (2023)، مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وفاعلية قرارات منح الائتمان في البنوك الإسلامية في الأردن، المجلة العربية للإدارة ،43(1).
- عصام قريط، (2009)، مدي استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 1 (25).
- عمرو سقا، (2013م)، مدي مساهمة الاجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2 (29).
- عفاف اسحاق ابو زر، راضي عقلة العتوم، (2016م)، مدخل لمراجعة الاستدامة المحاسبية باستخدام الاجراءات التحليلية-دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في دول الخليج العربي، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، 1 (12).
- علي محمد موسي، (2013م)، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعة، 5 (2)، ص ص 312-314.
- لطفي، امين السيد احمد، (2004م) مراجعة القوائم المالية باستخدام الاجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، القاهرة: د.ن، ص ص 107-111.
- مراد سالم الطلاع، (2010)، عنوان الاطروحة: إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان. نوع الاطروحة: رسالة ماجستير غير منشورة
- ويجانت كيسو كميل. (2015). مبادئ المحاسبة. (مصطفي محمد جمعة أبو عمارة ، و نزار بن صالح الشويمان
- المترجمون) الرياض ، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر . 601-602

مواقع الكترونية:

- موقع هارفرد بزنس رفيوا. (2021) الجدارة الائتمانية https://hbrarabic.com
- موقع مفاهيم. (2024م). حسابات العملاء: طبيعتها وأهميتها والفرق بينها وبين حسابات الموردين#p=402 https://mafaheem.info/? ؟

- موقع بي كريتف (2024). حسابات العملاء.https://becreativesystem.com/customer-accounts
- موقع م للأعمال. (2021) . الفرق بين البيع بالآجل والذمم المدينة https://www.meemapps.com/article/credit-sales-vs-ar
- موقع أموال. (2022). الفرق بين الائتمان التجاري والائتمان المصرفي https://money.mawdoo3.com

الملاحق :

Accredited by CBAHI Buraidah - Arass

مختبر الأول الطبي FIRST MEDICAL Laboratory Since 2015

ملحق رقم (1)أرصدة العملاء 2021م

الملحق عباره عن عينة من العملاء الذين يسددون بعد تلقي الخدمات المتمثلين في الشخصيات الاعتبارية وتمت الإشارة اليهم بأسماء مستعارة حفاظا علي سرية معلومات المؤسسة

العميل	اجمالي الطرف المدين	اجمالي الطرف الدائن /السداد
شركة النجم الذهبي	29,832.00	8,495.00
شركة رواد الحرية	36,129.24	13,000.00
مؤسسة الابداع	84,728.90	58,411.36
مؤسسة القمة	18,419.55	9,914.00
مؤسسة خيرات المدينة	3,736.35	3,736.25
مؤسسة السهم الذهبي	11,796.70	11,359.70
مؤسسة زاد	66,724.15	59,658.55
مؤسسة شهد	49,752.70	23,602.00
مؤسسة الاسهام	16,001.90	16,000.65
شركة رواد التقنية	13,605.65	8,262.50
الاقمار المضيئة	22,276.60	11,822.00
الإجماليات	**353,003.74**	**224,262.01**

مختبر الأول الطبي حسابات

فروعنا (الرياض | بريدة | الرس | حفر الباطن | الدوادمي | عفيف)
هاتف موحد : 920012490 First_labs
www.firstmedicallabs.com